

مخاطر تناقض استراتيجيات القوى الكبرى في الإقليم

(السياسة الدولية، العدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩)

د. نورهان الشيخ*

على مدى عقدين منذ نهاية الثمانينات أنفردت الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولي والإقليمي وفق رؤيتها ومصالحها، ورغم معارضة بعض الأطراف الدولية للسياسات الأمريكية وإفراطها في استخدام القوة في العديد من الأزمات وأبرزها العراق، فإنها لم تكن قادرة على مواجهة حقيقية مع واشنطن أو عرقلة حركة الأخيرة رغم تهديدها لمصالحها وحلفائها. وكان خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن عام ٢٠٠٧، وانتقاداته شديدة اللهجة لواشنطن والعالم أحادي القطبية، إيذاناً بتحول جذري في النظام الدول باتجاه عالم متعدد القوى تعود فيه موسكو لممارسة دور دولي قوى ومؤثر إلى جانب قوى أخرى أبرزها الصين في إطار تعددية اقتصادية واستراتيجية تحجم من الهيمنة الأمريكية وتعيد التوازن للعديد من القضايا.

وقد اتسعت هوة التناقض والخلاف بين موسكو وواشنطن خلال السنوات القليلة الماضية حول مدى واسع من القضايا، من فنزويلا إلى أوكرانيا مروراً بسوريا وإيران وغيرها. وتحفل منطقة الشرق الأوسط بمدى واسع من التناقضات الأمريكية الروسية وتكاد لا تخلو أزمة أو قضية من هذا التناقض مع اختلاف في درجة وحدة وآليات المواجهة بين البلدين. وتحفظ مصر بشركات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، مما يطرح التساؤل حول تداعيات مثل هذا التناقض بين استراتيجيات البلدين وما تتضمنه من سياسات ومواقف إزاء القضايا الإقليمية على الأمن القومي المصري، وكيفية تعاظم مصر مع هذه التداعيات على النحو الذي يعزز الأمن القومي المصري ومصالح مصر في الإقليم. ولعل أبرز أبعاد هذا التناقض ما يلي:

١. استراتيجية "توظيف الارهاب" الأمريكية في مواجهة "استئصاله" الروسية:

رغم أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تبنى خلال حملته الانتخابية موقف مبدئي واضح مناهض "للارهاب الاسلامي" وداعش، واتهم ترامب كلا من الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون بأنهما مشاركان في تأسيس التنظيم الإرهابي، وأنهما

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

يدعمان داعش، وأبدى موقف مغاير عن النهج الأمريكي في هذا الخصوص حيث اقترح حلاً جذرياً للقضاء على داعش يقوم على "قطع رؤوس" أفراد التنظيم الذين وصفهم بالحيوانات، وهدد ترامب بأنه سوف يقوم بقصف أبار البترول في العراق، لحرمان "داعش" من أهم مصادر تمويله، ومهاجمة كل المنصات الإلكترونية التي يستخدمها التنظيم في الدعاية وتجنيد المقاتلين. وأعلن أنه سوف يأمر القوات المسلحة بقتل عائلات الإرهابيين الذين يهددون الولايات المتحدة، بما لا يخالف القانون الدولي أو الأمريكي. وأعلن البيت الأبيض في ٢٩ أبريل ٢٠١٩ إن الرئيس دونالد ترامب يعمل على تصنيف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO)، الأمر الذي يمكن من فرض عقوبات على الجماعة وأعضائها.^١

إلا إن السلوك الأمريكي الفعلي لا يعكس تغير ملموس في ملف مكافحة الإرهاب ويمكن تفسير ذلك في ضوء قوة المؤسسات الأمريكية، فمن المعروف أن الولايات المتحدة دولة متعددة الرؤوس ولا يملك الرئيس الأمريكي سلطات مطلقة وهناك مؤسسات أخرى تشاركه البيت في قرارات السياسة الخارجية بفاعلية وتأثير أهمها الكونجرس والبنجاحون ووكالة الإستخبارات المركزية (CIA)، ويبدو أن هذه المؤسسات مازالت ترى ضرورة في الحفاظ على شراكتها مع التنظيمات الإرهابية التي استثمرت فيها ووظفتها لعقود ممتدة. فمنذ الخمسينات من القرن الماضي وعلى مدى ما يزيد عن ستة عقود تحالفت واشنطن مع الجماعات الإسلامية المتطرفة بزعم مواجهة الشيوعية، واستقبل الرئيس الأمريكي أيزنهاور وفد من جماعة الأخوان، وفتحت واشنطن أبوابها واحتضنت قادة الأخوان وعناصرها الفارين من مصر وغيرها من دول الشرق الأوسط بعد ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب. وقد تعزز هذا التحالف عقب التدخل السوفيتي في أفغانستان حيث تعاون الإخوان مع المخابرات الأمريكية ودفَعوا بالآلاف من أتباعهم للقتال في أفغانستان ومساندة واشنطن. ولم يقتصر الأمر على التحالف مع التنظيمات القائمة بل امتد لتكوين تنظيمات جديدة لخدمة المصالح الأمريكية من أشدها خطورة تنظيم القاعدة في إطار عملياتها المسماة بـ "الإعصار"، بهدف مساعدة "المجاهدين" الأفغان ودعمهم بالمال والسلاح لتوجيه ضربات موجعة للسوفييت. وكانت واشنطن أيضاً وحليفها باكستان وراء تشكيل حركة طالبان لضمان سلطة موالية للبلدين في كابول.

ورغم تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي مطلع التسعينات، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي هزت الوجدان الأمريكي، فإن السياسة الأمريكية لم تتغير تجاه الحركات الإرهابية وظلت تدعمها سياسياً ومادياً، وخلافاً لدول أخرى كثيرة، رفضت الولايات المتحدة إدراج جماعة الأخوان ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها، وسمحت لهم بمزاولة نشاطهم على

أراضيه حتى تغلغوا وكونوا جماعات ضغط على صانعي القرار، وأصبحوا مستشارين نافذين للرئيس أوباما. بل وأوصلتهم الولايات المتحدة للسلطة في البوسنة والهرسك، أى فى أوربا ذاتها، ثم فى تركيا، ودعمت وصولهم للسلطة فى الدول العربية التى شهدت ثورات منذ العام ٢٠١١. وخلال الحرب ضد داعش أسقطت الولايات المتحدة أطنان من الأسلحة فى مناطق سيطرة التنظيم،^٢ ويتردد أن الولايات المتحدة تحتفظ بأعداد كبيرة من الإرهابيين الذين كانوا فى سوريا والعراق فى معسكرات خاصة لإعادة توظيفهم ونشرهم فى مناطق أخرى فى المنطقة أو خارجها.

وخلافاً لسياسة "توظيف الارهاب" التى تتبناها واشنطن، فإن لروسيا منحنى واضح لا تحيد عنه يتمثل فى ضرورة القضاء التام على الارهاب وإجتنائه من جذوره فى المناطق الحاضنة له فى المنطقة وخارجها، وعلى مدى ما يقرب من أربعة عقود منذ التدخل السوفيتى فى أفغانستان لدعم الحكومة الحليفة من هجمات "المجاهدين"، لم تتغير توجهات روسيا من التنظيمات الارهابية، وتدرج موسكو جماعة الأخوان وعدد من الجماعات الاسلامية المتطرفة ضمن قائمة المنظمات الارهابية لديها، وتكافح الارهاب على أراضيها الجنوبية فى القوقاز بشتى الوسائل الأمنية والتنموية. وتدرك موسكو الخطر الذى تمثله هذه التنظيمات خاصة مع ارتباطها العقيدى والعملياتى بنظرائها فى الداخل الروسى، كما تدرك موسكو الخطر الذى يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم فى القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة فى المنطقة ومن ثم تعمل على تصفيتهم فى أماكنهم والحيلولة دون عودتهم. فى ضوء ذلك اتسمت الضربات الروسية على الارهاب فى سوريا بالجدية والفاعلية ونجحت فى القضاء على أعداد كبيرة من الإرهابيين بلغ ٨٦ ألف إرهابى، وفق بيان وزارة الدفاع الروسية الصادر فى ٦ ديسمبر ٢٠١٧، من بينهم مئات الشيشانيين من قيادات داعش الذين كانت تمثل عودتهم لروسيا تهديد مباشر لأمنها القومى، إلى جانب آلاف آخرين من مختلف أنحاء العالم.^٣

فى هذا السياق تدعم روسيا العملية المصرية لإستئصال الارهاب من سيناء والعمق المصرى حيث تدرك القيادة الروسية خطورة الارهاب فى المنطقة وأشار الرئيس بوتين صراحة إلى خطورة الوضع فى سيناء ليس فقط على مصر ولكن على المنطقة ككل. ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمنى واستخباراتى واسع النطاق بين البلدين، وتبادل الخبرات بينهما فى مجال مكافحة الارهاب.

إلا إن تباين المواقف الأمريكية والروسية من ملف الارهاب يعرقل من تبلور تحالف دولى ضد الارهاب ويسمح للعناصر الارهابية بالحركة وإعادة تنظيم صفوفها، يدعمها فى ذلك أطراف إقليمية تمددها بالمال والسلاح وتوفر لها التدريب والحاضنة الآمنة عند الضرورة. ويفرض هذا

على مصر تحديات جمة وبضاعف من حجم العمليات والجهد المطلوب للقضاء التام على الارهاب، وينطوى هذا على تهديد مباشر للأمن القومى المصرى والاستقرار والأمن الضرورى لإطلاق عملية التنمية الشاملة.

٢. استراتيجية "الهيمنة الأحادية" على أسواق السلاح فى المنطقة مقابل "التنوع":

تتظر واشنطن بقلق إلى زيادة تنافسية روسيا وصادراتها فى سوق السلاح العالمى بصفة عامة وللأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى فى تركيا والخليج وأيضاً العراق خاصة. وتتعلق واشنطن فى هذا السياق من استراتيجية تقوم على الهيمنة الأحادية على سوق السلاح للدول الحليفة لها، فى حين تنتهج روسيا اقتراب برجماتى يقوم على تشجيع دول المنطقة على تنويع أنظمة تسليحها، وزيادة صادراتها من الأسلحة والمنظومات الدفاعية للمنطقة دون قيد، ولا ترى ضرراً من وجود السلاح الروسى إلى جانب الأمريكى.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ومنذ الصفقات التى أبرمها العراق مع روسيا زادت مبيعات السلاح الروسى إلى المنطقة زيادة ملحوظة لتحتل العراق المرتبة الثانية دولياً بعد الهند والأولى عربياً من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١% من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكرى التقنى عام ٢٠١٤. وقد اكتسب السلاح الروسى مزيد من الثقة والإقبال بعدما أظهرت الأسلحة الروسية كفاءتها خلال الضربات العسكرية على الارهاب فى سوريا، وكذلك فى توظيف القوات العراقية لها فى حربها ضد الارهاب. ومع حصول سوريا على منظومة إس ٣٠٠، ونشر منظومة إس ٤٠٠ فى محيط قاعدة حميميم الجوية الروسية فى سوريا، حرصت دول أخرى فى الأقليم على إمتلاك منظومة إس ٤٠٠ ومنها العراق وتركيا والمملكة العربية السعودية، وخلال زيارة الملك سالمان إلى موسكو فى أكتوبر ٢٠١٧ تم الاتفاق بين الجانبين على نقل التقنية الروسية فى المجال العسكرى وتوطين صناعة واستدامة المنظومات العسكرية فى المملكة، وتم توقيع مذكرة تفاهم وعقد الشروط العامة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية وشركة روس أبورن إكسبورت الروسية لبيع المملكة منظومة الدفاع الجوى إس ٤٠٠، ومنظومة مضادة للدروع من نوع Kornet-M ، وراجمة الصواريخ TOS-A1 ، وراجمة القنابل AGS-30 وسلاح كلاشنكوف AK-103 .

مما أزعج واشنطن كثيراً وحاولت عرقلة هذه الصفقات وتقديم منظومة "تاد" الأمريكية كبديل، وممارسة ضغوط غير مسبوقه على حلفائها لوقف الصفقات النوعية الكبرى مع روسيا، وحذرت

واشنطن حلفائها من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقاً لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٧، نشرت الإدارة الأمريكية قائمة من الشخصيات والشركات العاملة في القطاعين الدفاعي والاستخباري الروسيين التي يواجه كل طرف يعقد صفقات معها عقوبات أمريكية، مما ألحق خسائر بقطاع الصناعات العسكرية الروسية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار. وقد وصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدايل أمريكية.

وقد أدت الضغوط الأمريكية إلى إثراء العراق والسعودية عن المضي قدماً في صفقة "إس ٤٠٠"، في حين لم تجدى نفعاً حتى تاريخه مع تركيا حيث أكد المسئولون الأتراك أن أنقرة لن تتراجع عن الصفقة، رغم الضغوط الأمريكية والتهديد بفرض عقوبات عليها، وتم بالفعل استبعاد تركيا من برنامج مقاتلات "إف-٣٥" الأمريكية والوقف الفوري لأي تدريب جديد لطيارين أترك على هذه المقاتلات.

وتتبع مصر سياسة تنويع التسلح منذ السبعينات وازداد توجهها نحو التنويع في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ووقف واشنطن للمعونة العسكرية الأمريكية لمصر، إلى جانب الحاجة للعديد من المنظومات في إطار الحرب على الإرهاب. إلا إن الضغوط والإجراءات التي تتخذها واشنطن في مواجهة عدد من حلفائها على النحو السابق بيانه للحد من اتجاهها لسياسة تنويع التسلح وإن لم تطل مصر بعد، إلا أنها ليست بمنأى تام عنها، الأمر الذي سيؤثر حتماً على تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب حال الاستجابة للضغوط الأمريكية، أو يؤثر على علاقاتها بواشنطن وربما بعض أبعاد التعاون العسكري معها حال عدم الاستجابة لها.

٣. استراتيجية "الأمر الواقع" و"الابتزاز التهديدى" الأمريكية في إدارة أزمات المنطقة مقابل التهدئة والتسوية عبر التفاوض:

منذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض حدث تحول جوهري في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على النحو الذى أفقد واشنطن وضع الوسيط الرئيسى لعملية السلام. وقد كان قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس فرضاً لاستراتيجية "الأمر الواقع" وتحول جذرى في

السياسة الأمريكية التي طالما حرصت على أن تكون الوسيط الأوحيد في عملية السلام منذ بدءها في السبعينات مع مصر. ورغم عدم نشر بنود "صفقة القرن" رسمياً إلا إن التسريبات المنشورة هنا وهناك في وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية تُجمع على رفض حل الدولتين. يؤكد ذلك تصريح جاريد كوشنر، المستشار في البيت الأبيض وصهر الرئيس الأمريكي خلال مؤتمر نظمه معهد واشنطن للأبحاث في ٣ مايو، أن خطته للسلام في الشرق الأوسط ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل وستتجنب ذكر "حل الدولتين"، الذي طالما اعتبره المجتمع الدولي عماد تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي قبل أن تنكره الإدارة الأمريكية الحالية،^٤ وعاد وأكد ذلك في مقابلة تلفزيونية يوم ٣ يونيو حيث لم يدعم خلالها إقامة دولة فلسطينية، وشكك في قدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم.^٥ وذهب السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان إلى أبعد من ذلك في تصريحات لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية يوم ٨ يونيو رأى فيها أنه من حق إسرائيل أن تضم أجزاء من الضفة الغربية حيث قال: "أن إسرائيل لها الحق في الاحتفاظ ببعض المستوطنات في الضفة الغربية" مؤكداً أن "آخر شيء يحتاجه العالم هو دولة فلسطينية فاشلة تقع بين إسرائيل والأردن".^٦

ولاشك أن الاستراتيجية الأمريكية على هذا النحو تقوض الاستقرار في المنطقة وتؤجج الصراع ولا تنهي، لأنه لا استقرار دون سلام يعادل يحفظ للفلسطينيين حقوقهم التاريخية وهو ما تدركه روسيا. فرغم العلاقات الروسية الإسرائيلية الهامة وحرص موسكو على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، إلا إنها تؤيد الحق الفلسطيني، ولا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها، فروسيا تؤكد دوماً على تأييدها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بما في ذلك وضع القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة، والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعلى حل الدولتين ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية.

وتسعى موسكو إلى دفع المصالحة الفلسطينية واستضافت عدة لقاءات للفصائل الفلسطينية بهدف التوفيق فيما بينها وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحفظ روسيا بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التي تصنفها واشنطن كمنظمة إرهابية. وفي منتصف يناير ٢٠١٧ استضافت موسكو محادثات غير رسمية بين ممثلين عن تسع من الفصائل الفلسطينية منها "فتح" و"حماس". ورغم نجاح اجتماع موسكو في فبراير

٢٠١٩ الذى شارك فيه عشرة فصائل فلسطينية، من بينها فتح وحماس والجهاد الاسلامى والجبهة الشعبية، فى كسر الجمود فى ملف المصالحة الفلسطينية، وتحقيق التوافق بين الفصائل المشاركة على ضرورة مواجهة خطة السلام الأمريكية، "صفقة القرن"، فإنه فشل فى إنهاء الانقسام والتوافق حول بيان ختامي مشترك متفق عليه فى البداية وتم سحبه من التداول.٧ من ناحية أخرى، تسعى روسيا لتقريب وجهات النظر بين الجانب الفلسطينى والاسرائيلى. وحاولت موسكو أكثر من مرة تنظيم لقاء بين الرئيس الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، من أجل كسر الجمود الذى يسود عملية السلام إلا إن مساعى روسيا لم تكفل بالنجاح نتيجة الموقف الإسرائيلى الراض للوساطة الروسية والتمسك بواشنطن كوسيط أوحده رغم الرفض الفلسطينى لذلك خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وإفتقاد واشنطن للحياد المطلوب فى الوسيط.

إن التناقض بين موسكو وواشنطن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يقوض الجهود الدولية لإنهاء هذا الصراع التاريخى الممتد بتسوية عادلة تضمن الأمن والاستقرار للمنطقة بأسرها، ويدفع اسرائيل للتمادى فى سياستها الاستعمارية والعنصرية، ولن تكون مصر بمنأى عن التداعيات السلبية لذلك خاصة فى حال إدخال صفقة القرن حيز التنفيذ ومما سيصاحبه من عدم استقرار فى غزة المتاخمة، وربما أبعد من هذا.

على صعيد آخر تتبع الولايات المتحدة استراتيجية "الإبتزاز التهديدى" فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى حيث انسحبت واشنطن من الاتفاق النووى الإيرانى وتمسكت بمطالب محددة تتمثل فى ضرورة إبرام اتفاق جديد يشمل البرنامجين النووى والصاروخى لإيران معاً للعودة إلى طاولة المفاوضات. هذا فى الوقت الذى اعتبرت فيه موسكو أن انسحاب واشنطن من اتفاق إيران النووى يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولى، وخاصة القرار ٢٢٣١ الذى أقر الاتفاق، ونددت بشدة بالعقوبات الأمريكية الجديدة على إيران التى تستهدف صناعة التعدين فى إيران، وأكدت وجوب اتخاذ تدابير لتسهيل التعاملات المالية بغية مواصلة التبادل التجارى مع طهران، ودعت إلى عدم قطع العلاقات الاقتصادية معها على أن يشمل ذلك شراء المنتجات الإيرانية وخصوصا فى مجال الطاقة. كما تبدى موسكو قلقاً واضحاً من زيادة التعزيزات الأمريكية ومنها إرسال حاملة الطائرات الأمريكية أبراهام لينكولن للشرق الأوسط، وترى أن الأمر يتجاوز مجرد تحذير إيران، وتخشى من إمكانية القيام بعمل عسكري أمريكى ضد الأخيرة الأمر الذى سيزيد من تأزم الوضع فى المنطقة بأسرها.

ومرة أخرى لن تكون مصر بمعزل عن هذا التصعيد خاصة في ضوء إلتزامها تجاه أمن الخليج العربى ودوله، مما يجبر المنطقة بأسرها إلى حافة الهاوية، ويفرض على مصر اتخاذ تدابير فى وقت حرج تحتاج فيه إلى توجيه كل الطاقات لمحاربة الارهاب الذى يعد الخطر الحقيقى والأهم على الأمن القومى المصرى والأمن الإقليمى والدولى على السواء.

فى ضوء التباينات والتناقضات السابقة وغياب موقف دولى موحد من قضايا وأزمات المنطقة التى تزداد تعقيداً واستقطاباً قد يكون الأنسب هو النهج المصرى الحالى القائم على الاحتفاظ بشراكات وعلاقات مرنة مع مختلف الأطراف على النحو الذى يعظم المصالح المصرية ويقلص من التحديات التى تواجهها، وعدم الاصطفاف بالكامل مع طرف فى مواجهة آخر، والتعامل مع كل أزمة وربما موقف على حدة وفق المصالح المصرية، والتركيز على الخيارات الدبلوماسية وتجنب تلك العسكرية التى قد تؤدى إلى صدام غير مرغوب فيه، والتأنى وإتاحة الوقت الكافى لنضج الأحداث والتحالفات وردود الأفعال المحتملة.

¹ Steve Holland, Arshad Mohammed, Trump weighs labeling Muslim Brotherhood a terrorist group, Reuters, April 30, 2019. (<https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-muslimbrotherhood/trump-weighs-labeling-muslim-brotherhood-a-terrorist-group-idUSKCN1S6159>)

² Dan Lamothe, U.S. accidentally delivered weapons to the Islamic State by airdrop, militants say, Washington Post, October 21, 2014. (https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2014/10/21/u-s-accidentally-delivered-weapons-to-the-islamic-state-by-airdrop-militants-allege/?noredirect=on&utm_term=.732ecc60a560)

³ TASS, December 06, 2017, (<http://tass.com/defense/979455>).

⁴ <https://www.dw.com/ar>

⁵ <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48495552>

⁶ The New York Times, June 8, 2019, (<https://www.nytimes.com/2019/06/08/world/middleeast/israel-west-bank-david-friedman.html>)

^٧ روسيا اليوم، ٢٠١٩/٢/١٣ (https://arabic.rt.com/middle_east/1000865)